

## مساهمة المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

### البند رقم 6: تعزيز دور القطاع الخاص في التعاون الاقتصادي

1. المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (المؤسسة)، عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (المجموعة)، ويبلغ رأسمالها المصرح به 4 مليار دولار أمريكي ويبلغ عدد مساهميها 54 دولة أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، إضافة إلى 5 مؤسسات مالية عامة. تتمثل رسالة المؤسسة في دعم التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من خلال توفير التمويل لمشاريع القطاع الخاص وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.
2. واعتماداً على سجل المؤسسة خلال تسع عشرة سنة من الإنجازات التنموية والتشغيلية الكبيرة، فإن المؤسسة ماضية قدماً في تقديم حلول مبتكرة لفائدة القطاع الخاص، والعمل كصلة وصل بين الاستثمار الخاص والتنمية المستدامة في دولها الأعضاء. بنهاية عام 2018، بلغ إجمالي الاعتمادات التراكمية للمؤسسة 6.4 مليار دولار أمريكي، وبلغ إجمالي المدفوعات التراكمية 3.2 مليار دولار.
- 3- غطت الاعتمادات التراكمية للمؤسسة منذ التأسيس عدة قطاعات شملت المالية، والبنية التحتية، والزراعة، والنفط والغاز، والتصنيع. استحوذ القطاع المالي (بما في ذلك الصناديق) على الحصة الأكبر من هذه الاعتمادات بما يمثل 57 ٪، متبوعاً بقطاع الصناعة والتعدين كثاني أكبر حصة (20٪)، بقيمة 1.26 مليار دولار أمريكي. واستحوذت قطاعات التمويل العقاري، والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى، والطاقة، والمعلومات والاتصالات، والنقل، والتجارة، والزراعة، على حوالي 23 ٪ من إجمالي الاعتمادات.
4. فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي، توسعت عمليات الاستثمار في المؤسسة لتشمل 50 دولة عضو. واستحوذت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على الجزء الأكبر من الاعتمادات التراكمية للمؤسسة بنسبة 31٪، متبوعة بمنطقة أوروبا وآسيا الوسطى (22 ٪)، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (18 ٪)، وآسيا والمحيط الهادئ (14 ٪). كما بلغت حصة المشروعات الإقليمية / العالمية التي تغطي عدة بلدان حوالي 15٪ من إجمالي الاعتمادات.
5. على الرغم من أن هذه السنة كانت سنة مالية صعبة للمؤسسة، بسبب ظروف السوق الخارجية الصعبة والمتقلبة، فقد حققت المؤسسة في عام 2018 إنجازاً جيداً في الواجهة التشغيلية والتنموية، من خلال تقديم مبلغ قياسي من التمويلات لتطوير القطاع الخاص - ما يقارب 483 مليون دولار. وهدفت هذه الاستثمارات إلى المساعدة في توليد فرص تنموية جديدة، وإضافة قيمة إلى اقتصادات 9 دول أعضاء من خلال 19 مشروعاً استثمارياً.
6. علاوة على ما سبق، كثفت المؤسسة تركيزها على أصعب العقبات التي يواجهها القطاع الخاص، والتنمية المستدامة من خلال الاستثمار في الصناعات المالية، وقطاعات البنية التحتية في الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، استحوذ القطاع المالي على نسبة 87 ٪ من استثمارات المؤسسة في عام 2018، بالإضافة إلى مبلغ قياسي خصص لتمويل البنية التحتية بهدف تعزيز القدرات الإنتاجية للقطاع الخاص وزيادة قدرته التنافسية.
7. وواصلت إدارة الأصول والخدمات الاستشارية بالمؤسسة لعب دور رئيس في تنفيذ الأهداف التنموية في عام 2018، وصل إجمالي أصول الشركة تحت الإدارة إلى رقم يقارب 766 مليون دولار أمريكي بحلول نهاية عام 2018. كما زادت المؤسسة من دعمها للدول الأعضاء من خلال تقديم 6 عمليات استثمارية شاملة، ستمكن من تعزيز شراكات مستقبلية، وإضافة عمق لصناعة التمويل الإسلامي في مسار دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة.
8. هدفت المؤسسة دائماً من خلال تمويلاتها إلى تحقيق أثار تنموية في دولها الأعضاء خاصة تلك الأكثر احتياجاً لتدخلات المؤسسة. وفقاً لتقرير الدول الهشة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، صنفت تسعة وعشرون دولة من

الدول الأعضاء في المؤسسة بأنها في وضع هش في عام 2018 (54% من المجموع). وكمتوسط للسنوات الأربع الماضية، خصصت 36% من اعتمادات المؤسسة لفائدة الدول الأعضاء التي تعاني من الهشاشة.

9. مواصلة لما سبق، تظل المؤسسة ملتزمة بزيادة وتدعيم مشاركتها لمساعدة الدول الأعضاء على التغلب على تحديات التنمية في مواجهة التغيرات السريعة. كما تهدف المؤسسة إلى زيادة تركيز استثماراتها على مسائل مثل المرونة، وتغير المناخ، والابتكار. تدرك المؤسسة أن الاستجابة للطلبات على تمويلاتها أمر ملح، كما تدرك أن الاستفادة من قوة العملاء والشركاء لتعبئة تمويل أكبر من القطاع الخاص أمر مهم للغاية. وبإمكان المؤسسة تعزيز عمق ونطاق الأثر التنموي لاستثماراتها من خلال توظيف رأسمال المساهمين، واستخدام أكبر لذكاء الأعمال عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار، والعمل كفريق واحد مع باقي كيانات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.